حـــرف الـــضّـــاد

الضّـــرورة

قال أبو حيَّان : لم يَفْهم ابن مالك معنى قول النّحويين : « في ضرورة الشعر»،فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكّن من أن يقول : كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشّيء ، فقال : إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذْ يمكن أن يقولوا : كذا .

فعلى زَعْمه لا توجد ضرورة أصْلاً ؛لأنه ما مِنْ ضرورة إلاّ ويمكن إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب / وإنّما يعنون بالضرورة أن [٢٢٥] ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشّعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النّثريْ،وإنما يستعملون ذلك في الشّعر خاصة دون الكلام .

ولا يعني النّحويّون بالضرورة : أنه لا مندوحة عن النّطق بهذا اللّفظ،وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره . انتهى .

وقال ابن جنيّ في « الخصائص » : سألت أبا عليّ : هل يجوز لنا في الشِّعر من الضّرورة ما جاز للعرب أوّلا ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقيس

منثورَنا على مَنْثورِهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شِعْرنا على شِعْرهم ، فما أجازته الضّرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بَيْن ذلك بَيْن ذلك .

* * * * * * *

فـــائـــــدة
في استعمال الأصْـــلِ المهجــور

قال الأندلسيّ : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال :

٢٠٣= كأن بَيْنَ فَكّها والفَكِّ[1]

* * * * * * *

فـــائـــــدة
في علّةِ الضّرائر

قال الشّلَوْبين : علّة الضرائر التشبيه لشيءٍ بشيء أو الرّدّ إلى الأصل .

---

(١) رجز ورد ذكره في اللسان : « فكك » . وبعده :
* فأرةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ *

قـــــاعـــــدةٌ
الضَّرورَة تُقدَّر بِقَدْرها

ما جاز للضّرورة يتقدّر بِقَدْرها .

ومن فـروعه : إذا دعت الضّـرورة إلى مَنْـع صـرْف المنصـرف المجرور، فإنّـه يقتصر فيـه على حذف التّنـوين ، وتبقى الكسرة عنـد الفـارسيّ ، لأن الضّرورة دَعَتْ إلى حـذف التّنوين ،فـلا يتجاوز محـلّ الضرورة بإبطال عمل العامل .

والكوفيّ يرى فتحه في مَحَلّ الجرّ قياساً على ما لاينصرف ،لئلاّ يلتبس بالمبنيّات على الكسرة . ذكره في (البسيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أمّا والفاء بأكثر من اسم واحد ، لأن [٢٢٦] الفاء / لا يتقدّم عليها ما بعدها ، وإنما جاز هذا التقدّيم للضّرورة ،وهي منـدفعة بـاسم واحد ، فلم يتجـاوز قَدْر الضّـرورة . ذكـره السّيّـرافي والرّضيّ .

* * * * *

قـــــاعـــــدة

ما لا يؤدّي إلى الضّرورة أوْلى

ما لا يؤدي إلى الضّرورة أوْلى مما يؤدّي إليها .

قال ابن النّحّاس : في (التّعليقة) قول الشاعر :

٢٠٤ = * لَاهِ ابن عمّك[1] *

اختلف الناس فيه :هل المحذوف لام الجرّ دون الأصليّة ، واللّام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللّام الأصليّة والباقية هي لام الجرّ ؟ .

والأظهر أن الباقية هي لام الجرّ ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدّي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصليّة لا يؤدي إلى ضرورة ، وما لا يؤدّي إلى الضرورة أولى مما يؤدّي إليها .

* * * * * *

---

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أنت دَيّاني فَتَخْزُوني

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٨ ، وابن الشجريّ ٢/١٣ ، ٢٦٩ والإنصاف ١/٣٩٤ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ ،والمقرّب ١/١٩٧ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ ، والمغنى ١/١٥٨ ، والعيني ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/١٥ ، والأشموني ٢/٢٢٣ . وانظر ديوان المفضليات /٣٢١ ، ٣٢٢ من قصيدة مطلعها :

لِيَ ابن عَمٍّ على ما كان من خُلُقٍ مختلفان فأقليه ويقليني

قال ابن الأنباري : الدّيان : القائم بالأمر ، وتخزوني : تسوسني بقال : خزاه يخزوه : إذاساسة ،ودبّر أمره .

ولاهِ ابنُ عمك :أراد :للّه ابن عمك ،فحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها .

الضّـــمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة مُتّفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّي : الباء أصل حروف القسم ، والواو بـدل منها ، ولهذا لا تجرّ إلّا الظاهر ، فإذا دخلت على المضمـر ردّت إلى الأصل وهي ، الباء فيقال : بِك لأفعلنّ ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها .

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم (يك)،(ولدُ) بالضّمير عادت النّون المحذوفة فيقال : لَمَ يَكُنْهُ، ومِنْ لدنْه ، لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

ومنها : قال الأندلسيّ : إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعـل المسنـد إلى ضمير المؤنّث المجـازيّ دون المسند إلى ظـاهره ، لأن الأصل ألحاق العلامة ،والضمير يردّ إلشيء إلى أصله ،فوجب أن لا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه .

ومنهـا : إذا اتّصل بـالماضي ضميـر بُني على السّكون نحـو : ضَرَبْت وَضَرَبْنا .

وعلّله ابن البِدّهان بـأن أصله البناء ، وأصـل البناء السّكـون ، والضّمير يردّ أكثر الأشياء إلى أصولها / [٢٢٧] .

قـال ابن إياز : وهـذا أحسن من التّعليل بكـراهـة تـوالي أربـع

متحرّكات ،لأنه يطّرد في استخرجْتُ وأشباهه .

ومنهـا : قال ابن إيـاز : زعم بعضهم : أن لولا صـريحـة في التعليل ، كقولك : لولا إحسانك لما شَكَرْتُك .

قال ابن بَرّيّ في (أماليه) : ولهذا جَرّوا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى ، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أَصْلِهِ .

ومنها : قال ابن فـلاح في (المغني) : فإن قيـل : لِمَ اختلف (كِلَا)و(كِلْتَا)مع المضمر عند البصريّين ، وليس اختلافه للتّثنية ، لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟ .

قلنا : لشبهه بـ (لدا) و (على) و (إلى) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمر بالياء فَرْقاً بين المتمكّن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكّن نحو : لدا . ووجْهُ المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تُقْلب في الرّفع ، لأن المشبَّه به ليس له حالة رفع ، وخصّ التّغيير مع المُضْمر دون المظهر، لأن المُضْمر يردّ الشيء إلى أصله .

ومنها : قال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : نحو قوله تعالى : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوها ﴾[1] ردّ فيه الواو الساقطة في الوَصْل إذْ كان الضّمير يردّ الشيء إلى أصله ،كما تفتح لام الجرّ في قولك : لك مال ، حتى إنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المنادى موقع المُضْمر .

(١) هود /٢٨ .

ومنها : قال الأندلسّيّ : قيل : إنّما لم تدخل الكاف على مضمر لتردّدها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فَرْع ، والضّمير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا أصل لهـا ، ولهذه العلّة امتنـع دخول حتّى أيضاً على المضمر .

ومنها : قال ابن فلاح في (المغني) : بُنِي المضارع مع ضمير جمـع المؤنّث على السكّون منبهـة على أن أصل الأفعـال البناء على السّكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن يعيش :فائدة الاتّساع في الظّرف تَظْهر ، إذا كنيت
[٢٢٨] عنه / فإن كان ظَرْفاً لم يكن بد : من ظُهور (في) مع مضمره نحو : اليوم قُمْت فيه ، لأن الإضمار يرّد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السّعة لم تظهر (في) معه ، لأنها لم تكن منويّة مع الظّاهر فتقول : اليوم قمته قال الشاعر :

٢٠٥ * ويومٍ شَهِدْنَاهُ[١] *

---

(١) قطعة من بيت . والبيت بتمامه :

ويـوم شهـدنـاه سُلَيْمـاً وعـامـراً قليـلٍ سـوى الـطّعْنِ النِّهـالِ نـوافِلُهْ

وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٩٠ ، والمقتضب ٣/ ١٠٥ ، ١٠٧ ، ٢٣١ ، وابن الشجريّ ١/ ١٨٦ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ ، والمغنى ٢/ ٥٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٧٩٠ .

والبيت نسب لرجل من بني عامر . والنوافل : الغنائم ، والنهال : المرتوية بالدم .

لم يظهر في حين أضمره ، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً . ولو جعله ظَرْفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

* * * *

تنبيـــــه

على بيت لعبد المطلب

قال السّهيلي : قول عبد المطّلب :

٢٠٦ = وانْـصُـر عـلى آل الـصّـليـ ب وعابديه اليومَ آلَـكْ[1]

فيه ردٌّ على ابن النحاس والزُّبيديّ ومن قال بقولهما حيث منعا إضافة آل إلى الضّمير ، لأنه يرد الشيء إلى أصله . وأصله : أهل ، وما وجدنا قِطّ مضمراً يرد معتلًّا إلى أصله إلا أعطيتكُموهُ ، وليس من هذا الباب في وِرْدٍ ولا صَدْرٍ .

* * * * *

تنبيـــــهٌ

[على دخول الباء على المُقْسم به]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : لا يدخُلُ على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً ، لأنها الأصل .

---

(١) من شواهد : الأشموني ١٣/١ ، والهمع والدرر رقم ١٢٤٤ وانظر الحيوان ١٩٨/٧ .

وقال أبو الفتح : ولأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول : أعطيتكم درهمـاً ، ثم تقول : الدّرهم أعطيتُكُمُوه ، وما حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذٌّ .

وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النّحويّ : إنما يرّد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، لأسباب توجب الرّدّ، لا لأجل الإضمار، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ، ولم يمنعه مانع فلا سؤالٍ فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل ، إلّا أن يخالف الاستعمال، فقوله : أعـطيتكم دِرهماً أصله : أعـطيتكُمُو ، فـأسكنوا الميم تخفيفاً وكَـرِهُـوا الإسكان مع الهاء لخفائـها وقُرْبها من السّاكن ؛ولذلك كان :«عليه مال» أحسن من قـولك : عَلَيْهِى مـال ، وكذلـك : اليوم سـرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً ،فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظروفاً .

قال السّخاويّ : قوله : إنما يردّ الإضمـار الأشباء إلى أصـولها لأسباب تُوجِب / الرّدّ لأجل الإضمار كلامٌ متناقِضٌ يقتضي أن الإضمار يردّ ولا يردّ . [٢٢٩]

وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى ،فيه سؤال ، لأن قولنا : بك لأفعلنّ قد جاء على أصله وفيه من السؤال لِمَ لَمْ يجز أن يقول : وَكَ ، ولاتك ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله . انتهى .

تَنْبِيـــهٌ
[على تخريج بيتَ للفرزدق]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خُرّج قول الفرزدق .

٢٠٧= * وإذْ ما مثلهم بشر[١] *

على أن (مِثْلَهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبنيّ كقوله تعالى : ﴿ مِثْل ما أنّكم تَنْطِقون ﴾[٢] .

فإن قيل : كيف يسوغُ ذلك والمبنيّ الذي أضيفت إليهمضمر، والمضمر يَرُدّ الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سبباً في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء ؟ .

فالجواب : أن المضمر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء ، بدل من الواو في (تُكأة)؛ لأنه من تَوَكّأ) ثم إذا اضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكأتك ، ولم يردّوها إلى أصلها .

* * * * * *

(١) البيت بتمامه :

فـأصبحـوا قـد أعـاد الله نعمتهم إذ هم قـريش وإذ مـا مثلهم بشـرُ

من شـواهد : سيبويه ١/٢٩ ، والمقرب ١/١٠٢ ، والخزانة ٢/١٣ ، والمغنى ١/٨٧ ، ٤٠٢ ، ٢/٥٧١ ، والهمعُ والدرز رقم ٤٢٤ .

(٢) الذاريات /٢٣ .

تنبيـــــه

[على بناء . . . أيّ]

قال الأبذيّ في (شـرح الجُزوليّـة) : بنيت أيّ في نحو قـوله تعالى : ﴿ أيُّهم أشدّ ﴾[1] عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكـان حقّها أن تعرب لتمكنّها بالإضافة ، ولا سيما وهـي مضافة إلى مضمر والمضمرات تَرَدّ الأشياء إلى أصولها ،ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ، ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

* * * * * *

مســـــألـــــة

[في إلحاق الضمائر بـ (عسى) و (لولا)]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجمع النحاة على أنك إذا قلت : عساي ، وعساك ، وعساه ، ولولايَ ولولاك ولولاه : أنّ هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله .

واختلف فيما وقع المُجاز ، فقال سيبويه : إنّ عسى خرجت عن [٢٣٠] عمل كان / وعملت عمل لعلّ لشبههما بلعلّ في الطّمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها

(ولولا) قد صارت حرف جرّ ، والضّمير معها مجرور .

---

(١) مريم / ٦٩.

وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل (كان) ، (ولولا) على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضّمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب. والضّمير في لولا أيضاً ـ وإن كان صورة ـ ضمير الجر مستعار للرّفع فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رَفْع على الابتداء لا في موضع جَرٍّ .

وقال ابن النّحاس : الوجهُ ما ذكره سيبويه ، لأن التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضّمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها ؛فلا أقلّ من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

* * * * * *

الضّمير أطلب بالإضافِة مِنَ الظّاهر

بدليل جواز الإضافة والنّصب في : ضاربٌ زيداً في الحال والاستقبال ، والاقتصار على الإضافة ، في نحو : ضاربك وضاربه ، على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلاّ . ذكره الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) .

* * * * * * * *